أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000–2015

The effect of the evolution of oil prices on the fiscal policy of Algeria during the period of 2000-2015

حمزة بن الزين
جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر
benzine-hamza@univ-ouargla.dz

وليـد قرونقة
جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر
oualid1989@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال فترة 2000–2015، وذلك بتقسيم مراحل تطور وانخفاض أسعار النفط إلى ثلاث مراحل حسب فترة الارتفاع والانخفاض ثم دراسة ذلك التطور وأثره على أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الأنفاق الحكومي بالإضافة إلى الضرائب العامة حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج نذكر منها:

أن السياسة المالية للجزائر تتأثر بشكل كبير بالأحداث والأزمات التي تمس الأسواق النفطية، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط يزداد دخل الدولة من الضرائب والمتمثلة في الجباية العادية والجباية البترولية ويزداد معها أيضا حجم الإنفاق أما في حالة انخفاض أسعار النفط فينخفض معها دخل الدولة من الضرائب،كما ينخفض معها حجم الإنفاق ويعود هذا كله لاعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية والمتمثل في قطاع المحروقات حيث تصبح بذلك السياسة المالية للدولة عرضة لمخاطر تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، أزمات النفطية، أسواق العالمية، سياسة المالية، إيرادات العامة، إجمالي الإنفاق.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of the evolution of oil prices on the fiscal policy of Algeria during the period of 2000-2015, and by dividing the stages of the development and decline of oil prices into three stages according to the rise time and fall and then study this development and its impact on monetary policy instruments and of government spending in addition to general taxes where the study found the results of the group, including:

The fiscal policy of Algeria significantly affected by events and crises affecting oil markets, in the case of high oil prices increase the state's income from taxes and of regular collection of petroleum and the collection is growing with them as well as the volume of expenditure in the case of low oil prices decreases with state income tax, as declining as well as the size and spending all this back to the country's dependence on a single source of economic development and of the hydrocarbon sector as becoming the financial policy of the state vulnerable to oil price volatility in global markets.

Key words: oil prices, oil crises, global markets, fiscal policy, public revenues, total spending.

تمهيد:

يلعب قطاع المحروقات دورا محوريا في التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث يساهم في إجمالي الصادرات بنسبة بلغت 70% سنة 2009 حسب التقرير السنوي لمنظمة الأوبك كما يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 38 % سنة 2011 حسب تقارير منظمة التنمية العالمية، وهذا مايؤكد على الأهمية البالغة التي توليها السلطات في بلادنا لقطاع المحروقات، فهو يمثل الركيزة الأساسية التي من خلالها تحافظ الدولة على موازنتها العامة وكذلك على إستقرار ميزان المدفوعات.

إن الميزة التي تختص بها الأسواق النفطية دون غيرها من الأسواق، تتمثل في عدم الإستقرار فمن خلال تتبع الأحداث منذ نشأة منظمة الأوبك سنة 1960 إلى غاية سنة 2015، نرى أن الأسواق النفطية مرت بعدة أزمات منها أزمة 1973 إلى ازمة 1986 ثم 1990 و أزمة 2003، إلى غيرها من الأزمات التي تبرز مدى خطورة اعتماد الدول على قطاع المحروقات في تلبية الاحتياجات الاقتصادية، فمن هذه الأزمات مايكون نعمة على هذه الدول كا أزمة 1973 التي وصل فيها سعر البرميل إلى 12 دولار للبرميل، وبالتالي يكون تأثيرها إيجابي على الموازنة العامة للدول، ومنها مايكون نقمة كا أزمة 1986 التي وصل فيها سعر البرميل إلى 4دولار للبرميل فهذا السقوط الحر في أسعار النفط، أدى إلى انخفاض إيرادات العامة للدول خاصة البترولية منها.

تمثل السياسة المالية في الجزائر أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، فمن خلال أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الضرائب والإنفاق الحكومي تسعى الجزائر للمحافظة على استقرارها الاقتصادي وضمان الديمومة الاقتصادية، إلا أن استمرار اعتماد الدولة على قطاع المحروقات في تحريك عجلة التنمية، يجعل من السياسة المالية عرضة لمخاطر تقلب الأسواق النفطية.

من خلال هذه التوطئة يمكننا طرح الإشكال التالي:

مامدى تأثير إنخفاض أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع؛

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول اسعار النفط والسياسة المالية؛

المحور الثالث: الجانب التطبيقي؛

المحور الرابع: السياسة المالية في الجزائر في ظل أزمات الأسواق .

المحور الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع

يدرس هذا المحور بعض الدراسات المتعلقة بالموضوع لتوضيح أهمية متغيرات الدراسة والمتمثلة في السياسة المالية كامتغير تابع وأسعار النفط كامتغير مستقل.

1-ابراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة: 2000-2009

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر إنخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية خلال فترة 2000-2009، وذلك من خلال دراسة تطور أسعار النفط بتقسيمها إلى فترتين، حسب فترة الإرتفاع والإنخفاض.

الفترة الأولى من سنة(2000-إلى غاية النصف الأول من سنة 2008) حيث شهدت هذه الفترة إرتفاع قياسي لأسعار النفط حيث وصل سعر البرميل إلى 130 دولار، وذلك بسبب إرتفاع معدل الطلب على النفط، وكذلك تطور معدلات النمو الإقتصادي للدول الكبرى كاالصين والولايات المتحدة الإمريكية، مما إنعكس ذلك إيجابا على إيرادات الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الريع النفطي

كعامل أساسي في التنمية الإقتصادية، حيث إرتفعت حجم الإيرادات من 206 مليار دولار سنة 2000 إلى 817 مليار دولار سنة 2008 بمتوسط نمو سنوي قدره 40%.

كذلك بالنسبة للنفقات العامة شهدت إرتفاعا خلال نفس الفترة، حيث إرتفعت من 200 مليار دولار سنة 2000 إلى 565 مليار دولار سنة 2008.

الفترة الثانية من النصف الثاني لسنة(2008-إلى غاية 2009) شهدت أسعار النفط خلال هذه الفترة تذبذبات كبيرة نتيجة للإزمة المالية التي مست معظم دول العالم، حيث أدت هذه الأزمة إلى إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي للدول الكبرى، مما أدى إلى إنخفاض معدلات الطلب على النفط، وبالتالي إنخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، حيث وصل سعر البرميل الواحد 61 دولار للبرميل.

الأزمة التي مست أسعار النفط، كان لها أثر سلبي على الموازنة العامة للدولة العربية، حيث إنخفضت الإيرادات من 818 مليار دولار سنة 2008، إلى 593 مليار دولار سنة 2009.

أما النفقات العامة فإستمرت بالإرتفاع نتيجة للسياسة الإقتصادية التي تتبعها الدول العربية، حيث إرتفعت من مستوى 565 مليار دولار إلى 590 مليار دولار.

ونتيجة لهذه التطورات الحاصلة في الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترتين، توصل الباحث إلى مجموعة نتائج نذكر منها:

أن مشكلة تقلبات أسعار النفط تطرح ضرورة العمل على عدم الإعتماد على مصدر وحيد للتنمية الإقتصادية وذلك من خلال وضع سياسة إقتصادية بعيدة المدى تسعى من خلالها الدول العربية على العمل في تنويع مصادر التنمية الإقتصادية.

2-اميرة بوزيد، العلاقة بين أسعار النفط والنمو الإقتصادي في تونس: تصحيح خطأ المتجهات.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة العلاقة السببية بين أسعار النفط والنمو الإقتصادي في تونس خلال فترة زمنية تمتد من سنة 1960إلى غاية 2009 لإختبار هذه العلاقة إستخدم الباحث نموذج كرانجر (**Vectorial Auto Regressive**) ، يستخدم هذا نموذج في اغلب دراسات السلاسل الزمنية ويطلق على العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية على إن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في قيم متغير أخر، حيث ينطبق هذا النموذج على الخطوات التالية :

- انحدار ثابت بين المتغيرات متكاملة ؛
- اختبار للتحقق من ثابتة المتبقية.

بعد إختبار متغيرات الدراسة، توصل الباحث إلى مجموعة نتائج نذكر منها :

- أن تذبذب أسعار النفط على المستوى الدولية يؤثر على النمو الإقتصادي في تونس ؛
- تأثر الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لإنخفاض أسعار النفط.

3- سمية موري، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقاربة تحليلية و قياسية.

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط في أحد مكونات الاستقرار النقدي في الجزائر وهو سعر الصرف، من سنة 2000 إلى غاية 2009، لإختبار هذه العلاقة بين المتغيرين، إستخدم الباحثان برنامج (EVIEWS) حيث توصل الباحثان إلى مجموعة نتائج نذكر منها :

- إن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية يؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار؛
- إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك أثرا بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط في سعر الصرف من خلال آليات السياسة المالية والنقدية واحتياطي الصرف ؛
- إن أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطية لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في تحديد أسعار النفط العالمية.

4- SUPRIYO DE ،مقال حول" FISCAL POLISY IN india trends and trajectory office on special duty to chief economie adviser.Ministry of finance .government .of india,2012

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الهند لإدارة الشؤون الاقتصادية للبلاد ومنعها من السقوط أو التدهور، حيث تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي عند تقديم المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية (الإيرادات و النفقات) وأعتمد كذلك على المنهج التاريخي وذلك عند التطرق الى الاتجاهات و اطر الانضباط المالي ،ومدى الاستجابة للازمات المالية العالمية.

توصل الباحث في هذه الدراسة الى العديد من النتائج أهمها :

- استخدام الهند لنظام ضريبي فعال وذلك منذ سنة 1950 الى غاية تحقيق التحرر الاقتصادي سنة 1991،وسمح هذا النظام بنقل الموارد الخاصة الى القطاع العام ؛

- بعد أزمة 1991 رسمت الحكومة طريقا للتحرر الاقتصادي ،ومجمل الاصلاحات الضريبية ركزت على خفض معدلات وتوسيع القاعدة الضريبية ؛

- أزمة 2008 سمحت بتقليص تقديم الدعم المالي للصناعات التصديرية وتكثيف الانفاق العام ؛

- ستركز الحكومة على الاصلاحات الضريبية وتحسين الانفاق العام ،وذلك من أجل تحقيق الاندماج المالي مع الحفاظ على عملية النمو الشامل.

5- داود سعد الله تحت عنوان مذكرة ماجيستير تحت عنوان" اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، 2010"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر إنخفاض أسعار النفط على السياسة المالية لدولة الجزائر، مع معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى إنخفاض الأسعار، وللوصول إلى أهداف الدراسة إستخدم الباحث المنهج الوصفي و التاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات اسعاره ،كما استخدم الباحث المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات و العوامل المسببة في عدم استقرار اسواق النفط خلال الفترة الممتدة مابين 2000-2010 ،بالاضافة الى تحليل اثار الصدمة النفطية على السياسة المالية في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج نذكر منها :

-مدى استقرار النفط: على الرغم من الانخفاض في اسعار النفط نحو 70دولار للبرميل سنة 2007،فان معظم التنبؤات تتوقع ارتفاع الاسعار مرة اخرى في المدى المتوسط والطويل ؛

-تراجع تأثير تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية : تقلبات أسعار النفط لم تكن لها تأثير ملموس على الاقتصاد الكلي خلال 2004-2010 نظرا لان هذه التقلبات ناجمة من جانب الطلب على عكس الازمات النفطية خلال السبعينيات والتي كانت ناجمة من جانب العرض ؛

-أثار عدم استقرار سوق النفط على السياسة المالية في الجزائر :

1-حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الانفاق الحكومي مقدرة 1% سيكون لها أثر معنوي ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط ،وبمضاعف صغير جدا ،اما في المدى المتوسط و الطويل فسيتولد تأثير سلبي لهذه الصدمة على معدلات التضخم و الفائدة ؛

2-حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الايرادات العمومية ،سيكون لها أثر ايجابي على حجم الانفاق الحكومي

وهذه النتائج تبين لنا ان السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر ذات طابع كينزي ،اي عن طريق رفع الانفاق العام بهدف الرفع من عرض الناتج الوطني.

المحور الثاني: مفاهيم عامة حول اسعار النفط والسياسة المالي

1– تعريف أسعار النفط :

سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين.[1]

2– أنواع سعر النفط : توجد أنواع كثيرة من أسعار النفط، الإ أننا سنقتصر على ذكر البعض منها :

أ–السعر المعلن :

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر أويل والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية.[2]

ب–السعر المتحقق :

هو عبارة عن السعر المعلن مطروح منه الحسومات والتسهيلات المختلفة التي يمنحها البائع للمشتري.

ج– السعر الفوري :

ظهر هذا النوع مع وجود السوق الحرة أوالتنافسية، ويمكن تعريفه على أنه سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية. ويوجد كذلك سعر الإشارة، وسعر التكلفة الضريبية وغيرها من الأسعار.[3]

3– السياسة المالية :

هي سياسة إستخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الإقتصاد، وعادة ماتلجأ الحكومات لهذه السياسة للرفع من النمو الإقتصادي وضمان الديمومة الإقتصادية.[4]

4– أدوات السياسة المالية :

أ– الأداة الأولى هي الضرائب : ويشمل ذلك الدخل، الأرباح الرأسمالية من الاستثمارات، والملكية، والمبيعات، أو أي شيء آخر، حيث توفر الضرائب مصدر الإيرادات الرئيسي الذي تمول الحكومة.

ب– الأداة الثانية هي الإنفاق الحكومي : ويشمل ذلك الدعم، والمدفوعات التحويلية بما في ذلك برامج الرعاية الاجتماعية ومشاريع الأشغال العامة، والرواتب الحكومية.[5]

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

يدرس هذا المحور تطور أسعار النفط من سنة 2000 إلى سنة 2015، وأهم العوامل المؤثرة في إرتفاع و إنخفاض الأسعار ،كما يدرس أثر هذه التطورات على أدوات السياسة المالية للجزائر، من خلال دراسة أثره على الإيرادات العامة وكذلك على النفقات العامة خلال فترة 15 سنة.

1–تطورات أسعار النفط وأهم العوامل المؤثرة عليها من الفترة (2000–2015):

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم مراحل تطور أسعار النفط خلال فترة 2000-2015، من خلال توضيح الأزمات التي شهدها سوق النفط خلال هذه الفترة، وأثر هذه الأزمات على السياسة المالية للجزائر.

الشكل رقم01 : يوضح تطور أسعار النفط خلال فترة 2000-2015

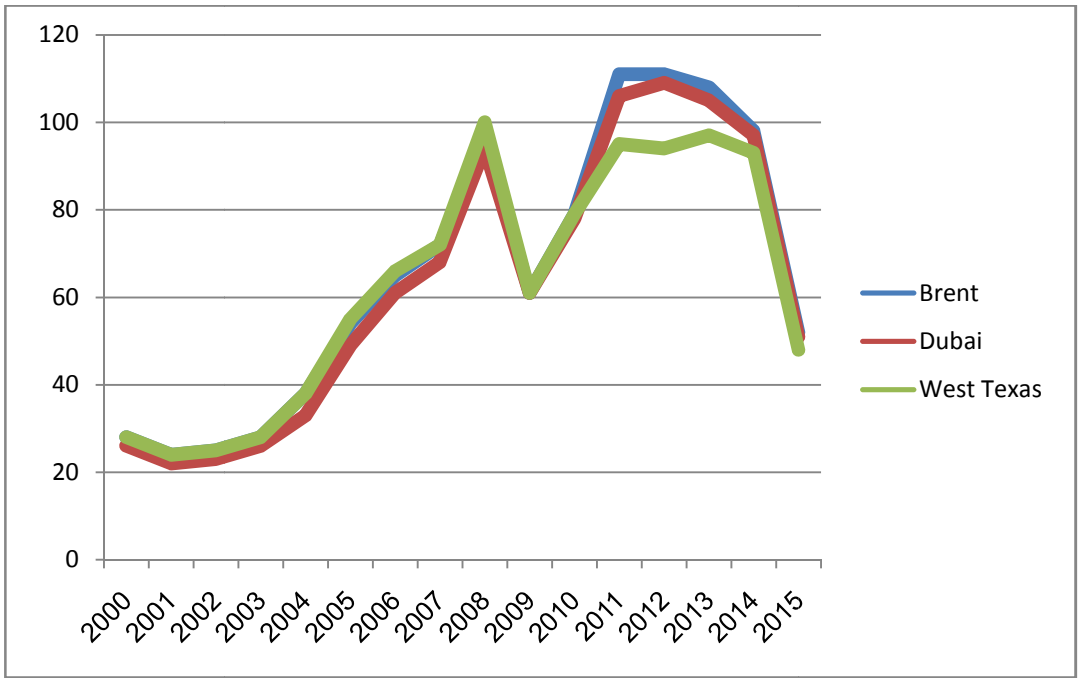

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على BP Statistical Review of World Energy June 2016

1-1 تطور أسعار النفط خلال فترة 2000-2005 :

تعتبر هذه المرحلة بداية لتطور أسعار النفط خلال الألفية الجديدة، حيث شهدت هذه الفترة 2000-2005 أزمات عديدة أثرت في السوق النفطية، منها أحداث 11 سبتمبر 2001 و العدوان الإمريكي على العراق سنة 2003، حيث إرتفعت اسعار النفط من 24 دولار للبرميل سنة 2001، إلى 54 دولار سنة 2005 بزيادة قياسية قدرت ب100%.

1-2تطور أسعار النفط خلال فترة 2006- 2010 :

إستمر إرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ليصل إلى 97 دولار للبرميل سنة 2008، ليكون بذلك أعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية منذ أزمة 1973، إلا أن هذا الإرتفاع لم يستمر نتيجة للإزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، حيث إنخفضت أسعار النفط إلى61 دولار للبرميل سنة 2009، مسجلة بذلك إنخفاض قدره حوالي 30%.

1-3 تطور اسعار النفط خلال فترة 2011-2015 :

شهدت هذه المرحلة حدثين عالميين أثرا على توازن السوق النفطية، حيث تمثل الحدث الأول في أزمة الربيع العربي سنة 2011 حيث تجاوزت أسعار النفط حدود 110 دولار للبرميل، وذلك إلى غاية 2013، أما الحدث الثاني فتمثل في إنخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015، وهذا راجع إلى الأسباب التالية :

- إرتفاع إنتاج الولايات المتحدة الإمريكية من النفط، حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا ؛
- إنخفاض الطلب العالمي على الطاقة ؛
- إرتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية ؛

- سياسات الأوبك: رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن، من خلال تقليص حجم الإنتاج لإمتصاص الفائض المقدر ب: 2مليون برميل، وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كا روسيا، إيران.

شكل رقم 02 : يوضح تطور مداخيل الإيرادات العامة

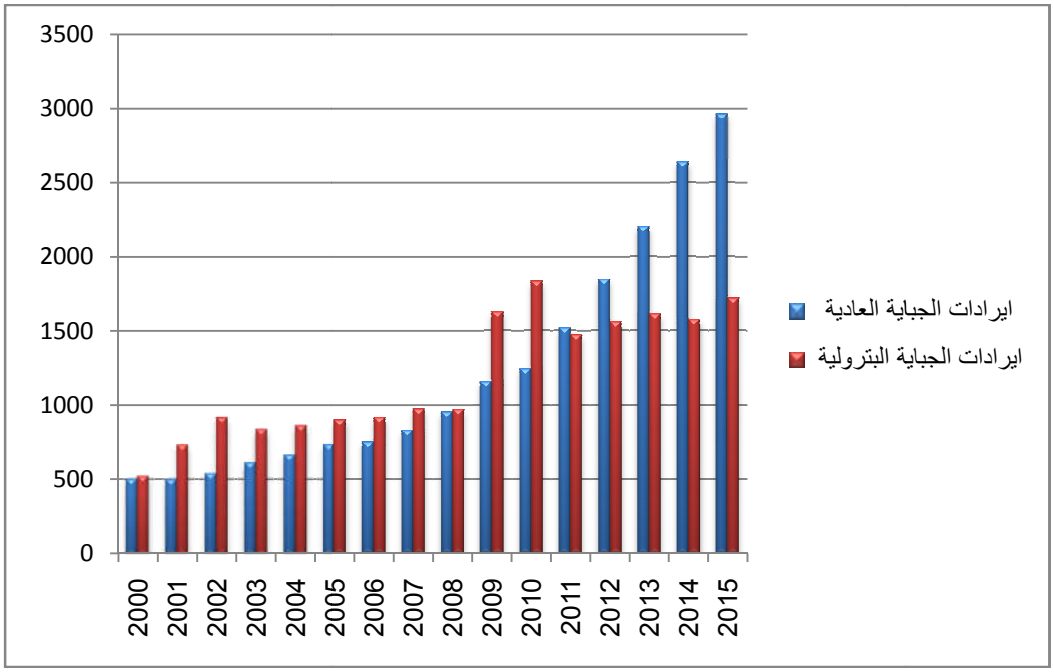

المصدر : من اعداد الباحثين وفق الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين المالية لسنوات 2000-2015.

2- أثر تطور أسعار النفط على أدوات السياسة المالية :

2-1 أثر هذه التطورات على إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة 2000-2015 :

يظهر من الشكل رقم 02 أن إجمالي الإيرادات العامة إرتفعت بشكل قياسي خلال فترة 2000-2010، حيث إنتقلت من 1028 ألف دينار سنة 2000 إلى 3080 ألف دينار سنة 2010 أي بزيادة قدرها 30% وترجع هذه الإرتفاعات إلى التطورات الكبيرة التي شهدتها السوق النفطية خلال هذه الفترة، حيث وصل سعر برميل النفط الخام إلى 97 دولار للبرميل سنة 2008، حيث أدت هذه التطورات الكبيرة في أسعار النفط إلى زيادة مداخيل الدولة من الجباية البترولية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة وذلك بإعتبار أن الجباية البترولية تساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات العامة، حيث وصلت نسبة المساهمة 60% سنة 2010، إلا أن في فترة 2011-2015 شهدت الجباية البترولية إنخفاض كبير في مداخيلها، حيث إنتقلت من 1835 ألف دينار سنة 2010 إلى 1475 ألف دينار سنة 2011 إلى 1577 ألف دينار سنة 2014 وذلك راجع للأزمات الكبيرة التي شهدتها أسواق النفط من إنخفاض نمو إقتصاد الدول الكبرى كاالصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى وجود فائض قدره 2 مليون برميل في السوق النفطية إضافة إلى العوامل الجيوسياسية كاتحالف إيران مع روسيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثر ذلك سلبا على إنخفاض أسعار النفط إلى 53 دولار للبرميل في النصف الثاني من سنة 2014 إلى بداية 2015.

الملاحظ من هذه الأحداث أن الايرادات العامة للدولة لم تتأثر كثيرا وهذا حسب إحصائيات الجدول رقم 02، حيث أن الإنخفاض الحاصل في أسعار النفط خلال فترة 2010 وكذلك خلال فترة 2014- 2015، لم يؤثر في الإيرادات العامة وذلك بسبب

إرتفاع نسبة مساهمة الجباية العادية في الايرادات العامة حيث إنتقلت من 40% سنة 2010 إلى 62% سنة 2014 إلى 63% سنة 2015 في حين أن نسبة مساهمة الجباية البترولية إنخفضت خلال هذه المرحلة، حيث يرجع هذا الإنتقال في نسبة المساهمة الجباية العادية على الجباية البترولية إلى جملة الاصلاحات الكبيرة التي باشرتها الحكومة من أجل زيادة مداخيل الجباية العادية وتفادي بذلك أزمة إنخفاض أسعار النفط، حيث ساهمت هذه الإصلاحات في الرفع من نسبة مساهمة الجباية العادية في الايرادات العامة.

شكل رقم 03 : يوضح تطور النفقات العامة من سنة 2000-2015

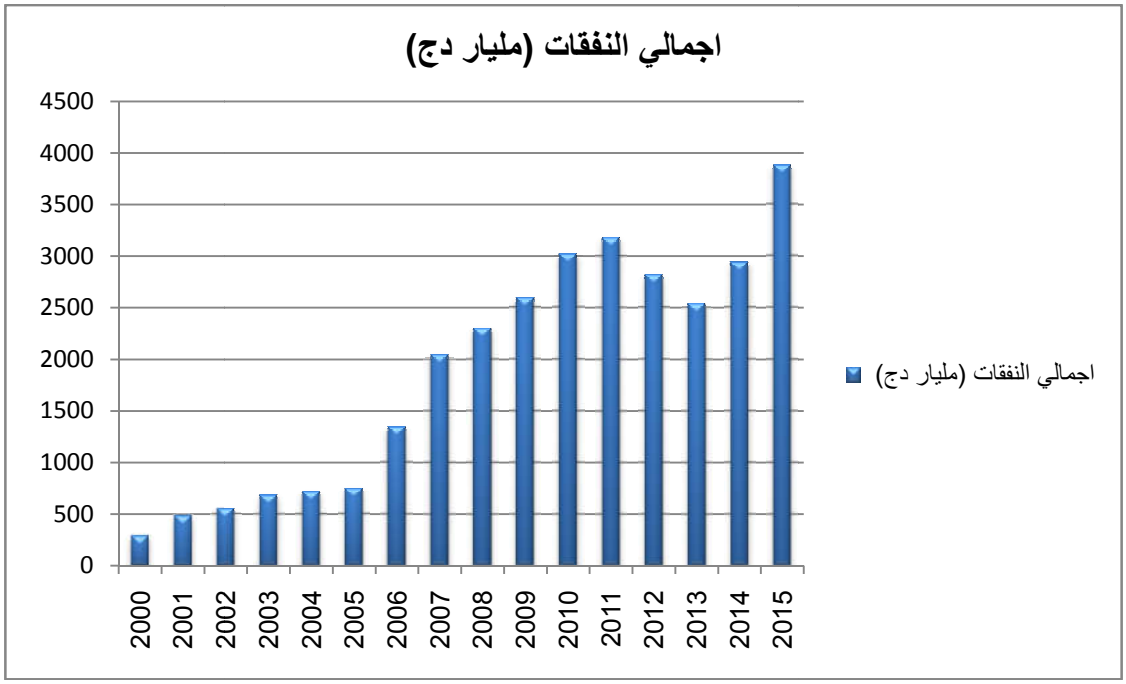

المصدر : من اعداد الباحثين وفق الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية، قوانين المالية لسنوات 2000-2015.

يظهر من الشكل رقم 03 أن إجمالي الإنفاق تزايد بشكل سريع منذ بداية الألفية، أي من سنة 2000 إلى سنة 2011، حيث إنتقلت إجمالي النفقات العامة من 290 مليار دج سنة 2000 إلى 3184 مليار دج سنة 2011 حيث بلغت أعلى مستوى لها في عشر سنين وذلك يعود للطفرة الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط منذ بداية الألفية بإستثناء بعض الأزمات التي حدثت خلال هذه الفترة في الأسواق النفطية.

إن عملية تزايد الإنفاق والعام ونقصانه مرتبط إرتباط كبير بحالة السوق النفطية، وذلك بسبب إعتماد السلطات العليا في البلاد على مصدر وحيد للتنمية الإقتصادية متمثلا في قطاع المحروقات الذي من خلاله تبنى السياسة الإقتصادية للبلاد.

المحور الرابع : السياسة المالية في الجزائر في ظل أزمات الأسواق النفطية

إن استمرار اعتماد الدولة على قطاع المحروقات في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في ظل الأزمات التي تشهدها الأسواق النفطية يصبح من الصعب التحكم في أدوات السياسة المالية، حيث أن التقلبات التي تشهدها الأسواق النفطية تأثر بشكل كبير على السياسة المالية ومنه على النمو الإقتصادي بشكل عام، وفي ظل هذه الحالة المعقدة، يستوجب على أصحاب القرار إعتماد إستراتجية إقتصادية يكون هدفها مايلي:

- الإستثمار في القطاعات الأخرى من أجل محاولة التنويع الإقتصادي؛
- تقليص القيود الإدارية والبيروقراطية على المستثمرين الأجانب؛
- إعادة النظر في قانون الإستثمار خاصة قاعدة 51/49 ؛
- تقليص الإعتماد على قطاع المحروقات بالتوجه نحو الطاقات البديلة، حيث أن الجزائر تمتلك مخزون كبير من الطاقات المتجددة وهذا حسب التقارير السنوية لمنظمة الأوبك كاالطاقة الشمسية بالجنوب وطاقة الرياح وكذلك الطاقة النووية إذا إعتبرناها طاقة بديلة.

الخلاصة :

لقد استعرضنا في هذه الورقة الاثار الاقتصادية المحتملة لانخفاض سعر النفط على السياسة المالية للدولة الجزائرية ،ومن خلال التحليل الاقتصادي للمؤشرات المالية توصلنا الى العديد من النتائج نذكر من بينها :

- القيام الدولة الجزائرية باجراء العديد من الاصلاحات في الجباية العادية ،وذلك للتخفيف من حدة الازمة البترولية التي عرفتها الدولة جراء انهيار اسعار النفط ؛
- عملية تذبذب النفقات بين الارتفاع و الانخفاض مرتبطة بحالة السوق النفطية ؛
- اسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام ،اما الرابط بينهما فهو الجباية البترولية ؛
- علاقة سعر النفط بالناتج الداخلي الخام علاقة طردية ،كلما ارتفع سعر النفط ارتفع الناتج الداخلي الحقيقي.

وفي ضوء هذه النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة ،نضع مجموعة من التوصيات والاقتراحات التالية :

- يجب تنويع ايرادات الصادرات خارج المحروقات ،ولن يكون ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الانتاجي ؛
- عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير و العمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات ،من خلال زيادة الدعم القطاع الزراعي والصناعي ؛
- تشجيع خلق المؤسسات المصغرة و المؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة ؛
- تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة ،والتي تمثل رهانا حقيقيا امام الجزائر.

الهوامش والمراجع :

1 – بيطام ريمة، أسعار النفط وإنعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000–2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر–بسكرة–الجزائر، سنة 2015، ص16.

2 – نفس المرجع السابق، (بيطام ريمة).

3 – العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1970–2006، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص4.

4–الجريدة الرسمية الجزائرية، قوانين المالية لسنوات 2000–2015.

5- Mark Horton and Asmaa El-Ganainy, What Is Fiscal Policy, Finance & Development June 2009, p52

6-http://useconomy.about.com/od/glossary/g/Fiscal_Policy.htm, 11/08/2016, 12.11pm

7- BP Statistical Review of World Energy June 2016.